الإشكال: هل تحل المشكلات الاقتصادية بالاقتصاد الحر ، أم بالاقتصاد الموجّه ؟

1/ المقدمة :(طرح الاشكالية)

يطمح كل نظام اقتصادي إلى تحقيق رفاهية أفراده، فهو يعكس تطلعاتهم إلى تحسين وضعهم الاجتماعي ومستوى معيشتهم ، و إذا كان تحرير الملكية ـ في رأي الرأسماليين ـ هو المنهج الصحيح لحل المشاكل الاقتصادية ، فإن حلها بالنسبة إلى الاشتراكيين يكون بتدخل الدولة في الاقتصاد و تقييد الملكية الخاصة للقضاء على التناقضات و الطبقية الاجتماعية و السؤال المطروح : **هل تحل المشاكل الاقتصادية عند طريق تحرير الملكية أم تقييدها ؟**

2/ التوسيع (محاولة حل المشكلة) :

القضية :

يرى أنصار النظرية الليبرالية الاقتصادية من أمثال " آدم سميث" و"ريكاردو" أن تحرير الملكية لدى الأفراد و تشجيع التنافس الحر بينهم هو السبيل الوحيد لحل المشاكل الاقتصادية و ذلك استنادا على قاعدة : أكبر قدر من الربح مع أكبر قدر من الحرية .

الحجج والبراهين :

و من البراهين التي يستندون عليها في تبرير موقفهم :

أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية أساسه قانون العرض والطلب الذي ينظّم حركة الأجور والأسعار و عليه فأي تدخل من الدولة في توجيه الملكية يؤدي إلى اختلال الحياة الاقتصادية وعدم استقرارها ، و هذا معناه أن وسائل الإنتاج كالعقارات و المباني و الآلات يجب أن تكون في متناول الأفراد دون قيد أو شرط ، و ذلك طبقا لمقولة آدم سميث : " دعه يعمل ، أتركه يمر "

ومن هنا فالرأسمالية تفسح المجال لكل فرد باستغلال ملكيته و تنمية ثروته بمختلف الوسائل : لذلك يقول جون ستورات مل : " إن الملكية الخاصة تقليد قديم اتبعه الناس ، وينبغي إتباعه لأنه يحقق منفعتهم "

و يتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة و تمكين المالك من الاحتفاظ بها " و هذا لا يتعارض مع المصلحة العامة بل إن هذه الأخيرة ما هي إلا نسق يتألف من المصالح الفردية ، يقول آدم سميث : " إن الصالح العام هو مجموع المصالح الخاصة "

و من أهم نتائج الحرية الاقتصادية هو التنافس الحر بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة ، فينتج عن هذه المنافسة : تطوير وسائل العمل ، و تحسين مستوى الإنتاج ، ووفرته في الأسواق ، ومن نتائجها أيضا تنمية المواهب و القدرات و التشجيع على الإبداع مما ينعكس إيجابيا على الحياة الاقتصادية ، و عليه فأي ضعف أو تدهور للاقتصاد هو نتيجة حتمية عن إلغاء المنافسة يقول باستيا " إن إلغاء التنافس الحرّ معناه إلغاء العقل والفكر والإنسان "

النقد و التقييم :

لكن التاريخ وواقع الرأسمالية يؤكدان على انعكاس هذا الاقتصاد على الأفراد على نحو سلبي على الصعيد الاجتماعي ، حيث انقسم المجتمع إلى طبقتين : أصحاب رؤوس الأموال التي تسيطر على وسائل الانتاج و تستخدم العمال من أجل تنمية ثرواتها ، وطبقة العمال (الأجيرة) ، التي ظلت تعاني من تخفيض الأجور و زيادة فائض القيمة (أي جهد مبذول دون أن يتقاضى مقابله أجرا) . ، وهذا معناه أن الإنسان في المجتمع الرأسمالي ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة من وسائل الانتاج . يقول جورجيس : **" إن الرأسمالية تحمل في طياتها الحرب كما يحمل السحاب المطر "**

نقيض القضية :

و بالمقابل يرى أنصار النظرية الاشتراكية من أمثال ماركس و انجلز إلى أن تقييد الملكية من طرف الدولة سيحل المشاكل الإقتصادية ، و يتم ذلك عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي جعل هذه الوسائل في متناول الطبقة البروليتارية (الطبقة العمالية).

الحجج والبراهين :

و من الأدلة التي يبررون بها موقفهم هي :

أن العدالة الإجتماعية غاية تتطلب القضاء على الطبقية و إزالتها من الحياة الاقتصادية ، و يتم ذلك بسيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج بشكل يساعد على استخدام الموارد الإنتاجية استخداما يحقق

مصلحة غالبية المجتمع و إشباع حاجياتهم ، يقول **لينين" في بيان الحزب الاشتراكي السوفياتي " إن الاشتراكية نظام اجتماعي لا طبقي ، له شكل واحد هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج "**

و من أجل تسهيل توزيع الموارد الإنتاجية في المجتمع تعتمد الدولة **تخطيطا مركزيا لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .** و من خلال هذا التخطيط يتم توفير الحاجات الأساسية للأفراد **كالغذاء و السكن و التعليم والمرافق الصحية و الخدماتية ،**

و عليه فالتوزيع العادل في النظام الاشتراكي يكون بناء على مبدأ : **" كل حسب طاقته وكل حسب حاجته "**

النقد و التقييم :

لكن تطبيق الإشتراكية في كثير من الدول نتج عنه قهر الأفراد وحرمانهم من الملكية

لذا فقد بقي الإستغلال على حاله لأن فائض القيمة الذي كان يستحوذ عليه أصحاب رؤوس الأموال في النظام الرأسمالي ،أصبح في النظام الإشتراكي مستحوذا عليه من طرف الدولة . و هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناتجة عنه كالبيروقراطية و التواكل وغياب روح المبادرة والإبداع ، و الاستهلاك ،

3/ التركيب : (التجاوز)

إن التحرير المطلق للملكية الخاصة تنجم عنه مظالم اجتماعية، والتقييد الكامل لها يقتل الحوافز الفردية، وهذا يدفعنا إلى ضرورة تجاوز هذا التعارض من خلال الإقتصاد الإسلامي الذي يقوم على أساس الملكية المزدوجة : أي الملكية الخاصة والعامة معا ، و ضرورة المحافظة عليها أفرادا وجماعات عن طريق الإنفاق و تجنب الإسراف و كذلك محاربة العقود غير المشروعة ، كالتعاملات الربوية ، لقوله تعالى : " و أحل الله البيع وحرم الربا " وكذلك فرض نظام الزكاة على الأغنياء بشروط معينة ، و فتح مجالات البر و الاحسان و التكافل الاجتماعي أمام الأفراد لتحسين معيشة الأفراد و تطهيرهم من الأنانية و الطمع والاستغلال . يقول الله تعالى :**" خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها "**

3/ خاتمة: (حل المشكلة)

نستخلص مما سبق أن الملكية هي حق طبيعي للأفراد ، و ممارسة حريتهم في التصرف بأملاكهم لا يجب أن يكون على حساب المستضعفين أو المصلحة العامة ، كما أن تدخل الدولة بشكل مطلق في توجيه الاقتصاد من شأنه أن يقضي على المبادرات الخاصة ، و يجعل الفرد في تبعية مطلقة للدولة . و عليه فحل المشاكل الاقتصادية يكون بتحقيق التوازن بين الملكية الفردية و الملكية الجماعية برعاية ضوابط أخلاقية تحكمها .

الأستاذ بوشويحة ب